

اليابان كقوة عسكرية





عن المؤلف



كريستوفر ديليو هيوز

كريستوفر ديليو هيوز أستاذ السياسة الدولية والدراسات اليابانية في جامعة وارويك (المملكة المتحدة). شغل العديد *
من المناصب الأكاديمية والبحثية، وله العديد من المؤلفات

يبدو أن الاختلالات في توازن النظام العالمي تفرض بعض التغيرات في التحالفات والأدوار العسكرية، خاصة على
صعيد اليابان. هذه الدولة التي اقتلعت مخالبتها الهجومية العسكرية منذ عقود طويلة. ما يحدث في العالم اليوم يدفعها
إلى توسيع دورها في التحالف مع الولايات المتحدة لصد تهديدات محتملة في الجوار الآسيوي، ولعب دور أكبر في
العلاقات الدولية بشكل عام

قامت قوات الدفاع الذاتي اليابانية منذ ما يزيد قليلاً على ثلاثين عاماً في عام 1991، بأول عملية إرسال مؤقتة إلى
الخارج في فترة ما بعد الحرب، على شكل مهمة صغيرة غير قتالية لقواتها البحرية لكسح الألغام في أعقاب حرب
الخليج 1990-1991. في العقود الثلاثة الفاصلة، امتدت المشاركة العسكرية العالمية لليابان على المستوى الجغرافي
أكثر من أي وقت مضى لتتجاوز منطقة آسيا والمحيط الهادئ والهند والمحيط الهادئ إلى الشرق الأوسط وإفريقيا
وأوروبا. إن نطاق عمليات قوات الدفاع الذاتي اليابانية كما هو موضح في برنامج الدفاع الوطني لعام 2018 والذي
يحدد العقيدة العسكرية لليابان إلى جانب هيكل القوة الضروري، قد شهد توسعاً إلى ما وراء النطاقات التقليدية البرية
والبحرية والجوية وإلى مجالات الفضاء الخارجي والسيبراني والكهرومغناطيسي. عملت قوات الدفاع الذاتي اليابانية
على توسيع نطاق عملياتها وظيفياً لتشمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبعثات مكافحة القرصنة، والأمن
البحري، والدعم اللوجستي

توسيع آفاق التعاون العسكري

نما نطاق شركاء اليابان وأطر التعاون العسكري أيضاً ليشمل الآن ليس فقط الولايات المتحدة بصفتها شريكاً في
المعاهدة الأمنية الثنائية مع الولايات المتحدة وشريكاً في التحالف، لكن شركاء جدد في تحالفات متعددة الجنسيات،
ومؤسسات متعددة الأطراف، و«شبه حلفاء» جدد مثل أستراليا. لقد ناورت اليابان نفسها، على سبيل المثال، لتكون في
الرباعي (استضافت اليابان قمته في مايو 2022)، أو ما يسمى الرباعية، التي شاركت فيها الولايات قلب الحوار الأمني
المتحدة والهند وأستراليا، ومفهوم منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة، والتي تركز على التعاون
العسكري البحري. يرى المؤلف أن «صعود اليابان ومصاداقتها قوةً عسكرية عالمية كان مدعوماً بالتراكم المتزايد.
تمتلك قوات الدفاع الذاتي منذ فترة طويلة قدرات كبيرة للدفاع المباشر عن أراضي اليابان وتوفير تكملة دفاعية لقدرات
القوة الهجومية للولايات المتحدة المتمركزة داخل وحول اليابان. في السنوات الأخيرة، على الرغم من ذلك، سعت
قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى زيادة قدراتها من خلال الاستثمار في التقنيات والأجهزة العسكرية المتقدمة، للتحرك
«نحو مزيد من الترابط بين العمليات مع الولايات المتحدة، ودعم قواتها المتنقلة والمرنة

يضيف المؤلف: «تشير التطورات في ترسانة قوات الدفاع اليابانية إلى أن اليابان يمكن أن تصبح شريكاً أكثر موثوقية
في التحالف، وتعمل بشكل أكثر فاعلية مع شركاء جدد، وتنشر قوة خارج أراضيها وربما خارج دور «الدرع» الدفاعي

التقليدي لتطبيق تأثيرها الخاص في قوة الضربة المضادة. علاوة على ذلك، تعزز الوجود العسكري الياباني من خلال نية استراتيجية وسياسية جديدة على ما يبدو لتعبئة واستخدام قدراتها العسكرية لتحقيق غايات أمنية دولية. عملت إدارة رئيس الوزراء الراحل شينزو آبي، من عام 2012 إلى عام 2020، على وضع أول استراتيجية للأمن القومي في اليابان ومجلس الأمن القومي لمفهوم «المساهمة الاستباقية في السلام». وفقاً للأمن القومي في اليابان، ستقوم اليابان بما يلي: كلاعب رئيسي في السياسة والاقتصاد العالميين، تسهم اليابان بشكل استباقي أكثر في تأمين السلام والاستقرار والازدهار للمجتمع الدولي، مع تحقيق أمنها الخاص وكذلك السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على أساس مبدأ التعاون الدولي. حافظت إدارة رئيس الوزراء سوجا يوشيهيدي، من 2020 إلى 2021، على سياسة المساهمة الاستباقية في السلام، مكررة مركزيتها في المحافل الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي البيئات لليابان. كان كيشيدا فوميو، رئيس الوزراء الجديد من نهاية عام 2021 المحلية لطمأننة الجمهور بشأن التوجيه الأمني من أشد المدافعين عن هذه السياسة خلال خدمته السابقة وزير خارجية اليابان الذي قضى أطول فترة في فترة ما بعد الحرب من عام 2012 إلى عام 2017. إن مفاهيم كيشيدا الخاصة، التي تم التعبير عنها في عام 2022، لـ «رؤية من أجل السلام»

و«دبلوماسية الواقعية لعصر جديد» تواصل بشكل أساسي مسار سياسة آبي في مجال الأمن والدفاع. وقد تم دعم هذه النية المعلنة من جانب اليابان من خلال الإزالة المطردة أو التفريغ الفعلي للعديد من القيود الدستورية والمبادئ المناهضة للعسكرية التي تم تقييمها في الماضي على أنها حدود رمزية وموضوعية على حد سواء لطموحاتها العسكرية والتزاماتها الخارجية. طعن شراء اليابان للصواريخ بعيدة المدى، وإعادة التزود بالوقود أثناء الطيران، وحاملات الطائرات، في تعهدها العلني طوال فترة ما بعد الحرب «بعدم التحول إلى قوة عسكرية كبيرة» (من غونجي تاكوكو إلى نارانا). ألغت الحكومة اليابانية في السنوات الأخيرة بشكل فعال الحظر في عام 2008 على الاستخدام السلمي للفضاء للأغراض العسكرية، وفي عام 2014 رفعت اليابان الحظر الذي فرضته منذ أوائل الخمسينات على ممارسة الدفاع «الجماعي عن النفس».

بيانات النوايا

بدورها، أدت قدرات اليابان الجديدة وبيانات النوايا إلى زيادة التوقعات المعززة من شركائها بأنها يمكن أن تلعب دوراً محورياً ومستقبلياً أكثر من أي وقت مضى في التعاون لتعزيز الأنظمة الأمنية الإقليمية والعالمية الحالية. يقول المؤلف: «لطالما اعتبر صانعو السياسة في واشنطن العاصمة أن توافق اليابان مع الاستراتيجية العسكرية الأمريكية هو «حجر الزاوية» للحفاظ على هيكل الأمن الإقليمي بأكمله، وسعوا باستمرار إلى مساهمة عسكرية يابانية أكثر استباقية في التحالف، ولكي تدعم اليابان شركاء تحالف الولايات المتحدة الآخرين في المنطقة. وبالتالي، رحبت الولايات المتحدة بنشاط اليابان المتزايد الملحوظ، وتحركت إدارة بايدن الجديدة لتعزيز علاقات التحالف بين الولايات المتحدة واليابان. أعاد بيان اللجنة الاستشارية للأمن في مارس 2021، وبيان القادة المشتركين في إبريل 2021، وبيان مجلس الأمن عام 2022، والقمة الأمريكية اليابانية في مايو 2022 التزام اليابان والولايات المتحدة بالاستراتيجية الخاصة بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة والحوار الأمني الرباعي غير الرسمي بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند والنظام الدولي القائم على القواعد، لتعميق التعاون الدفاعي في جميع المجالات، وزيادة التعاون مع «حلفاء الولايات المتحدة وشركائها، ولمنع الصين من تحدي الوضع الراهن في المنطقة».

في الوقت نفسه، بنى شركاء إقليميون وعالميون آخرون مؤخراً – من خلال توقيع شراكات وحوارات استراتيجية ثنائية

مع دول بعيدة مثل المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) - توقعات تؤكد أن اليابان يمكن أن تصبح شريكاً عسكرياً أكثر نشاطاً وتبادلية. يوضح المؤلف: «إن اليابان الأكثر نشاطاً حقاً مع ثقل قوات الدفاع الذاتي اليابانية عالية الاحتراف والمجموعة الكاملة من القدرات العسكرية المتقدمة تقنياً الموضوعية تحت الدولي، لا سيما في وقت تصريف الحلفاء والشركاء الحاليين والجدد، من شأنها أن توفر تعزيزاً هائلاً للنظام الأمني يتعرض فيه لضغوط في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في أوائل عام 2022. وعلى العكس من ذلك، من الواضح أن تحركات اليابان لتعزيز نشاطها العسكري خارج حدودها التقليدية تحظى باهتمام كبير ليس فقط للشركاء المحتملين، «لكن أيضاً للخصوم المحتملين مثل الصين وكوريا الشمالية».

التداعيات الإقليمية والعالمية

تُظهر اليابان جميع المؤشرات التي تدل على أنها تصبح لاعباً عسكرياً أكثر قدرة ليس فقط إقليمياً ولكن عالمياً أيضاً. لم تعد اليابان تسعى إلى الحد الأدنى من الدور داخل تحالفها مع الولايات المتحدة، وهي تتخلى عن مبادئها ومعاييرها المناهضة للعسكرية، ولا تتبع خطأ دولياً باعتباره الدعامة الأساسية أو البديل المحتمل لأمنها، ولا تسعى إلى أي نوع من الاختراق الاستراتيجي أو التحرك المستقل.

يرى المؤلف أنه «من المهم الاعتراف بالتغيير الأساسي الذي يحدث داخل المؤسسة العسكرية اليابانية ويتجاوز التصنيفات السابقة لتنتقل إلى تصنيف جديد سعيًا لترسيخ مكانتها قوةً عسكرية أكثر والحاجة إلى الاندماج الكامل في دعم أهداف التحالف بين الولايات المتحدة واليابان. اليابان على استعداد للمغامرة في الخارج إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ومناطق أخرى، وعلى الصعيد العالمي من أجل التعاون العسكري الدولي، لكن فقط بالقدر الذي «يتوافق مع أهداف التحالف بين الولايات المتحدة واليابان».

يرى المؤلف أن «دافع اليابان لتغيير موقفها العسكري ينشأ لأن المناهج السابقة لاستراتيجيتها وصانعي السياسات لم تعد تخضع للتدقيق. لم يعد مبدأ يوشيدا قابلاً للتمسك به نظراً لتقديرات اليابان بشأن البيئة الأمنية المتدهورة، والتوقعات بأن تتحمل اليابان مزيداً من المسؤولية عن أمنها الخاص وتدعيم حالة الهيمنة العسكرية الأمريكية، وبالتالي فقد حل محلها الخط الجديد المتمثل في عقيدة أبي. في الوقت نفسه، هذا لا يعني أن شعار المساهمة الاستباقية في السلام والحديث عن نهج متعدد الطبقات للأمن العسكري كان يتم تقديمه دائماً في الممارسة العملية أو يرقى إلى مستوى التوقعات التي ولّدها خطابها. لقد تم توجيه استباقية اليابان بشكل أساسي، وليس بشكل مفاجئ، نحو الاعتناء بالدفاع عن الوطن، وبناء قدراتها العسكرية الخاصة، وتقوية تحالفها مع الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، كان المكون الدولي جزئياً، وفي بعض الأحيان مهماً، وخاضعاً عادة لغايات الثالث لاستراتيجية الأمن القومي للتعاون الأمني التحالف الأمريكي الياباني؛ بل ويستخدم غطاءً لإضفاء الشرعية على التحالف الثنائي. وهكذا ظلت اليابان في نمط معين «الدولي من الثنائية الإضافية في التعاون الأمني».

إن تداعيات الموقف العسكري المتغير جديراً لليابان مهمة بالنسبة لأمنها وأمن آسيا والمحيط الهادئ والأمن العالمي بحسب المؤلف، ويعلق على ذلك بقوله: «على الرغم من أن اليابان والولايات المتحدة تسعيان بوضوح إلى تجنب الصراع مع الصين، فإن اندماج اليابان العميق في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تجاه الصين يعزز وظائف الردع للتحالف، لكنه يزيد أيضاً من احتمال مشاركة اليابان في أي عمل عسكري على سلسلة الجزر وتايوان. يتم دفع اليابان الآن إلى خط المواجهة من خلال تجاوز مجرد توفير القواعد الأمريكية والدعم اللوجستي لتتولى الآن الدفاع عن جنوب غرب الجزيرة بمفردها ونيابة عن الولايات المتحدة لاحتواء قدرة الصين على المناورة التكتيكية. علاوة على ذلك، فإن

اكتساب اليابان المحتمل لقدرة هجومية واندماجها في القوة الردعية للتحالف يعني أنها قد تؤدي الآن دوراً في استخدام قوتها الهجومية لتعزيز قوة التحالف الأمريكي الياباني للرد على الصين والاستفزازات من كوريا الشمالية.

روابط التعاون الدولي

ويضيف على ما سبق: «بعيداً عن تركيز اليابان المباشر على الأمن الداخلي، فإن عقيدتها وقدراتها العسكرية المعززة، وتعميق الوظيفة داخل تحالفها مع الولايات المتحدة، ونشر روابط التعاون الدولي يوفر إمكانية لها للعب دور تكميلي أكبر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والهندي، وحتى في مناطق أخرى. وبالتالي، فإن مهمة العديد من الشركاء العسكريين الجدد لليابان، وربما صناع السياسة اليابانيين أنفسهم، هي النظر في كيفية إشراك اليابان بشكل كامل في التعاون خارج مجالات التركيز الحالية وتحقيق الوعد بمساهمة استباقية في السلام بشكل أكثر فعالية. قد يجذب العمل الصبور الذي يقوم به الشركاء الأوروبيون اليابان إلى حد ما إلى ما هو أبعد من مجرد التركيز على قضاياها الأمنية لتقديم دعم متبادل للجهود الأمنية في مناطقهم وفي مناطق أخرى. ومع ذلك، من المرجح أن يكون هذا الجهد صعباً نظراً لقوة التحالف بين الولايات المتحدة واليابان، وميل الشركاء الآخرين ببساطة إلى الانخراط في نظام الأمن «الأمريكي، ومراعاة أولويات اليابان الخاصة

يرى الكاتب في خاتمة عمله، الصادر كجزء من سلسلة السياسة والمجتمع في شرق آسيا ضمن منشورات جامعة كامبردج (2022)، أنه «إذا كان يُنظر إلى الولايات المتحدة على أنها غير راغبة أو غير قادرة على الوفاء بضماناتها الأمنية لليابان، إما من خلال التكيف مع الخصوم أو الحفاظ على قدرات غير كافية في المنطقة، فسيكون صانعو السياسة اليابانيون ملزمين بالبدء في التفكير في الخيارات. لكن أي تراجع إلى مناهضة العسكرة يبدو بعيد المنال، ويبدو التحرك باستقلالية بعيد المنال أيضاً نظراً للتكاليف السياسية وحجم الموارد، وبدلاً من ذلك قد يتشكل مزيج من جهود الدفاع الوطني الأكبر والتعاون العسكري الدولي بطريقة أكثر جدوى. قد تشارك اليابان بعد ذلك بشكل أكثر عمقاً مع شركاء ثنائيي جدد، وأطر متعددة الأطراف، وفي جهود الأمم المتحدة. وبهذه الطريقة يمكن لها أن تصبح قوة «عسكرية عالمية كاملة وليست جزئية، وأن تقدم مساهمة استباقية حقيقية وواسعة النطاق في السلام والأمن

ترجمة وعرض:

نضال إبراهيم